

جمهورية العراق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة البصرة

كلية الادارة والاقتصاد القرنة

قسم التمويل والاستثمار

مادة نقود وبنوك

المرحلة الثانية

الاستاذ خالد جميل كامل

سرعة دوران النقود والعوامل المؤثرة فيها

تعتبر سرعة دوران النقود عامل مهم جداً في تحديد عرض النقود حيث يتم تحديد عرض النقود بناءً على سلوك ثلاث جهات هي البنك المركزي والبنوك التجارية وسلوك الجمهور وذلك من خلال تأثيره على سرعة دوران النقود ودوافع طلبه على النقود .

والتغيرات في سرعة دوران النقود ذات أهمية كبيرة نظراً للدور الذي تلعبه في التأثير على مستوى الأسعار والطلب الكلي و مثلها في ذلك مثل التغيرات في كمية النقود المصدرة من قبل البنك المركزي فزيادتها أو انخفاضها يحمل نفس الاثر الذي تولده الزيادة أو الانخفاض في كمية النقود المصدرة على النشاط الاقتصادي ، فهي تمثل مفهوماً مفيداً لواضعي السياسة النقدية فمتى ما استطاعت التنبؤ بدقة بسرعة دوران النقود فإن واضعي السياسة يمكن ان يستهدف تحقيق مستوى معين من عرض النقود الذي يتسق مع تحقيق المستويات المرغوبة للنمو في الناتج المحلي الحقيقي ومعدل التضخم وغيرها من العوامل الاقتصادية الأخرى وتعد قضية استقرار علاقة تدفقات الدخل بالكتلة النقدية ذات أهمية خاصة في تقييم فاعلية السياسة النقدية علماً ان لسرعة دوران النقود أهمية كبيرة في تحديد الناتج الكلي وكيفية التحكم فيه الا انها غير مستقرة مما تجعل السلطات النقدية ممثلة بالبنك المركزي امام مشكلة ليست بالسهلة في تحديد الكمية المناسبة من عرض النقد والذي يعتقد انها تحقق أهدافه لذا ينبغي الوقوف على العوامل التي تجعل سرعة دوران النقود غير مستقرة وتشخيصها .

مفهوم سرعة دوران النقود

تعتبر سرعة دوران النقود عن سرعة إنفاق العملة في الاقتصاد الوطني وهو يمثل مدى رغبة الأفراد في إنفاق النقود أو الاحتفاظ بها ، وتعرف سرعة دوران النقود بأنها متوسط عدد المرات التي تنفق فيها الوحدة النقدية الواحدة لإنجاز المدفوعات النقدية خلال فترة زمنية معينة .

أو إنها تعبر عن المعدل الذي تنتقل فيه وحدة النقد من يد لأخرى كوسيط للتبادل لفترة من الزمن هي عادة سنة .

وتشير سرعة دوران النقود (Velocity of money) الى عدد مرات التي تنفق بها الوحدة النقدية الواحدة لتسوية المدفوعات النقدية خلال فترة زمنية قدرها سنة. وهي تعبر عن العلاقة بين الدخل القومي (GNP) ومتوسط الخزين النقدي خلال فترة زمنية معينة، وتكمن أهمية سرعة دوران النقود من خلال

الاثر المتباين والكبير على معدل الأسعار والنقود ولكن العرض النقدي في تأثيره على الإنفاق والنتائج يعتمد على ما يحدث للطلب على السيولة أو سرعة دوران النقود .

قياس سرعة دوران النقود

يمكن قياس سرعة دوران النقود بعدة طرق الا ان هناك طريقتين أكثر استخداماً وشيوعاً وهما :

١- سرعة دوران المعاملات (transaction velocity) .

٢- سرعة دوران الدخل (Income velocity) .

سرعة دوران المعاملات

وتشير لسرعة دوران النقود لأغراض المعاملات الى عدد المرات التي تتداول بها الوحدة النقدية مقابل السلع والموجودات المالية .

اي يقصد بالمعاملات مجموع السلع والخدمات او المنتجات النهائية الاستهلاكية والاستثمارية والمنتجات الوسيطة او شبه النهائية والموجودات او الاصول المالية الموجودة داخل السوق وعند حساب حجم المعاملات يجب ان نأخذ بالاعتبار كل مرة تباع وتشتري فيها السلع والموجودات المالية وتعبير سرعة المعاملات عن متوسط عدد المرات التي تستخدم فيها الوحدة النقدية لإتمام عمليتي البيع والشراء للسلع والاصول المالية وتحسب سرعة المعاملات وفق الصيغة الآتية :

$$V_t = \frac{T}{M}$$

حيث ان :

(Vt) تمثل سرعة المعاملات

(T) يمثل حجم او عدد المعاملات داخل الاقتصاد خلال فترة زمنية معينة

(M) يمثل عرض النقد بالمعنى الضيق

ولم تستخدم هذه الطريقة في حساب سرعة التداول بصورة عملية من قبل الكتاب في الدراسات

التطبيقية نظراً لصعوبة قياس عدد او حجم المعاملات .

سرعة دوران الدخل

تشير الى عدد المرات التي تتداول بها الوحدة النقدية الواحدة بوصفها دخلا لغرض تحويل الناتج النهائي خلال فترة زمنية معينة .

وعلى الرغم من سهولة هذا المقياس الا ان هناك جدل كبير بين الباحثين الأوائل حول مضامين التعاريف المختلفة للدخل (الناتج القومي الإجمالي، الناتج المحلي الإجمالي) والثاني حول التعريف الملائم للنقود فمنهم من يرى ان التعريف الضيق M1 هو الأنسب ومنهم من يرى ان التعريف الواسع M2 هو الأفضل اما الفريق الثالث يرى ان التعريف الاوسع M3 هو التعريف الملائم ، وان سرعة دوران النقود بهذا المعنى تعبر عن حجم الانفاق الكلي على السلع والخدمات . فحجم الانفاق يتغير اما بتغير عرض النقود او سرعة الدوران فاذا كانت سرعة الدوران ثابتة ، فعرض النقود سوف يحدد حجم الانفاق الكلي ومستوى الناتج الكلي، اما إذا كان سرعة الدوران غير ثابتة لا يمكن توقعها فتصبح عندئذ رقابة البنك المركزي على عرض النقد غير كافية في التأثير على حجم الطلب الكلي . وتقاس حسب هذا المفهوم بحاصل قسمة القيمة الجارية للناتج المحلي الإجمالي من السلع والخدمات على كمية النقود وهو المقياس لاستخراج سرعة التداول :

$$V_y = \frac{Y}{M}$$

حيث ان :-

(Y) تمثل الدخل القومي (واحيانا يستخدم الناتج القومي الاجمالي GNP بالأسعار الجارية

(M) تمثل عرض النقد بالمعنى الضيق .

مثال :

فلو افترضنا ان الدخل القومي في سنة ما هو (١٥) مليار دينار وعرض النقد يبلغ ٣ مليار دينار ، فان سرعة التداول المستخرجة وفق هذه الطريقة هي (٥) مما يعني ان الوحدة النقدية تتداول (٥) مرات داخل الاقتصاد علما بان الرقم المستخرج بموجب هذه الطريقة هو اقل من الرقم المستخرج بالطريقة السابقة لان حجم او مقدار المعاملات اكبر بكثير من حجم الدخل .